

# السودانيون ينتظرون وعود الحكومة بوقف انفلات الأسعار

## الإصلاحات الاقتصادية تزيد من إنهاك القدرة الشرائية للطبقتين المتوسطة والفقيرة



### أزمة عميقة بحاجة إلى حل جذري

العملة المحلية ومحاصرة التضخم وتحقيق معدلات نمو مستقرة. وتستهدف الحكومة في موازنة 2021 معدل تضخم بحدود 95 في المئة وتحقيق نسبة نمو بنحو 1.7 في المئة بنهاية العام الجاري، لكن بالنظر إلى الوضع الحالي فإنه من المستبعد أن تحقق ذلك الهدف.

وفي فبراير الماضي، عوّمت الحكومة جزئياً العملة المحلية ما أدى إلى ارتفاع سعر الدولار لأكثر من 375 جنيهاً من 55 جنيهاً السعر الرسمي قبل التعويم، في مسعى لجسر الفجوة بين السعر الرسمي وأسعار السوق الموازية. وتبع التعويم زيادة سعر الدولار الجمركي الذي يبيعه البنك المركزي للتجار بغرض استيراد السلع في مارس الماضي، من 15 جنيهاً للدولار إلى 28 جنيهاً، الأمر الذي أشعل شرارة موجة جديدة من التضخم.

في المقابل، رهن الأمين العام للجمعية السودانية لحماية المستهلك ياسر مرغني، نجاح الحملة القومية لمراقبة الأسعار في الأسواق، بتوفير كافة التعيينات الوظيفية للجهاز القومي لحماية المستهلك حتى يقوم بدوره المنوط به.

ووصف الحملة بأنها محدودة لجهة أن تأثيرها يزول بانتهاء فترتها "المطلوب حملات مستدامة". وتجد الحكومة الانتقالية السودانية نفسها في موقف محرج من أجل المضي قدماً في برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وكبار المانحين الدوليين، بسبب المؤشرات السلبية التي ما انفكت تدخل إلى المنطقة الحمراء، وتزايدت الضغوط على الحكومة من أجل الإسراع في انتاج سياسات اقتصادية جديدة للحد من تراجع قيمة

إلى تكاليف أخرى مثل النقل، وهامش الربح، والنقل الداخلي. وأكد أن أسعار السلع وخاصة المستوردة منها، وأغلبها استراتيجية تدخل في قائمة السلع المعلن تحديد أسعارها من قبل وزارة التجارة، ستضاعف في الأسواق.

وقال لاناؤول "ليس عدلاً ولا منطقاً اقتصادياً أن تفرض الحكومة أسعاراً محددة، في ظل تبني سياسة التحرير الاقتصادي أو ما تعرف بـ"السوق المفتوحة". وبرر ذلك، بأنه في ظل فلسفة السوق المفتوحة، فإن آلية العرض والطلب هي التي تحدد السعر في السوق.

ونبه عبدالرازق إلى أن الحكومة، أصدرت قرارات متصلة بإلغاء نظام الدولار الجمركي، وأخرى تتصل بتعويم سعر الصرف خلال الفترة الأخيرة، ما ساهم في أن يتجاوز سعر الصرف في السوق الموازية 450 جنيهاً لكل دولار. وكان سعر الدولار في السودان يبلغ 42.5 جنيهاً حتى قبل عامين. وأوضح عبدالرازق أن سعر الصرف في السوق الموازية، هو سعر الواردات من السلع، بما يساهم بالضرورة، في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، إضافة

تخوض الحكومة الانتقالية السودانية معركة شاقة لامتنعاص غضب المواطنين من الارتفاع الهائل في الأسعار من خلال شن حملات متواترة على الأسواق، في خطوة اعتبرها خبراء أنها غير مجدية وتؤكد عجز السلطات عن إصلاح الأوضاع الاقتصادية بالشكل المطلوب.

أسعار معقولة ومناسبة في السوق حسب التكلفة.

ويتألف الفريق المسؤول عن الحملة، من ممثلي الجهاز القومي لحماية المستهلك ونيابة حماية المستهلك، والمباحث العامة ومباحث التموين والجمارك والأمن الاقتصادي إضافة إلى الموصفات والمقاييس وإدارة المستهلك ومجلس تنظيم المنافسة.

وفي تصريحات صحافية سابقة، قال وزير التجارة والتموين علي جدو، إن الحملة تهدف في هذه المرحلة إلى توعية التاجر وحماية المواطن من الجشع والاستغلال ورفع الأسعار.

والحملة، بحسب الوزير، تمنح التجار فرصة تصويب أوضاعهم في ما يتعلق بوفرة السلع وعدم احتكارها وبيعها بأسعار مناسبة "هي حملة عادلة وليست حرباً على التجار".

وتتصاعد أسعار السلع الاستهلاكية بصورة مستمرة على إثر القرارات الاقتصادية التي أقرها السودان خلال الفترة الماضية، حيث طبق سياسة التعويم الجزئي للجنيه مقابل الدولار في محاولة للقضاء على الاختلالات النقدية في فبراير الماضي.

وفي يونيو الماضي، أعلن السودان تحرير أسعار الوقود بشكل كامل، وترك أمر الاستيراد لشركات القطاع الخاص دون تدخل من الدولة.

وساهمت هذه القرارات في ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير إلا أن خبراء ومحللين اقتصاديين قللوا من فعالية الحملة في تخفيض أسعار السلع، لإسما في ظل تبني السودان لسياسة التحرير الاقتصادي.

ويعاني السودانيون نقصاً حاداً في النقد الأجنبي وشحاً في السيولة وسوقاً سوداء ترتفع فيها قيمة الدولار على نحو متزايد، وهو ما يقوض قدرته على الاستيراد ويتسبب في ارتفاع الأسعار أيضاً.

وقال الخبير الاقتصادي علي الله عبدالرازق من جدوى حملات وزارة التجارة الأخيرة، على الأسواق ومراقبة الأسعار.

الخرطوم - تحولت موجة الغلاء إلى أحد أهم التحديات التي تواجه الحكومة الانتقالية في عامها الثالث، ورغم الحملات التي قامت بها لتعديل بوصلة الأسواق، إلا أن قدرات الخرطوم على مواجهة غلبان الأسعار يبدو أنها تتضاءل.

وبينما يامل السودانيون في وقف غلبان أسعار السلع الرئيسية، يشككي التجار من عدم إقبال المواطنين بكثافة على محلاتهم التجارية بسبب ذلك الوضع.

ويجمع التجار على أن الزيادات الأخيرة في أسعار الوقود تسببت في ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج والتوريد وصولاً إلى تكاليف نقل البضائع، مما انعكس على أسعار السلع.

ورغم محاولات الجهات الرقابية الحكومية لكبح جماح أسعار السلع، إلا أنها تختفي أمام نسب التضخم الصاعدة في البلاد إلى مستويات قياسية.



ياسر مرغني  
تأثيرات حملة مراقبة  
الأسعار في الأسواق  
محدودة

وبحسب البيانات الرسمية سجل معدل تضخم أسعار المستهلك السنوي في يونيو الماضي 412.75 في المئة، مقارنة بنحو 378.79 في المئة خلال مايو السابق له.

وكانت إحدى المعالجات التي نفذتها الحكومة، حملة شاملة لمراقبة الأسعار في الأسواق بالعاصمة الخرطوم والولايات المحلية استمرت لمدة شهر، وهناك احتمال بان تعيد الكرة متى تطلب الأمر ذلك.

وفي يوليو الماضي، نفذت وزارة التجارة والتموين حملة قومية لمراقبة الأسواق وضبط أسعار السلع، عبر حملات توعية ووسط التجار، للإسهام في خفض الأسعار.

وتهدف الحملة إلى إحداث استقرار في جانبي الوفرة والأسعار، بجانب تبصير المواطنين بحقوقهم وصولاً إلى

## ارتفاع الصادرات الزراعية التونسية إلى السوق الليبية

وفاقت صادرات تونس نحو ليبيا العام الماضي نحو 430 مليون دولار رغم أنها تراجعت بواقع 20 في المئة مقارنة بعام 2020. وتعتبر ليبيا من أهم شركاء تونس من الناحية الاقتصادية وكانت أول شريك على الصعيد المغربي العربي والخامسة على المستوى الدولي بعد فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا.

منذ مارس 2019 ينتظر الفاعلون الاقتصاديون في البلدين تقدم الأعمال في المنطقة التجارية الحرة بكلفة تصل إلى 140 مليون دينار (50 مليون دولار) والتي تتطلع تونس إلى إنشائها لزيادة المبادلات التجارية مع جارتها النفطية.

ويرى خبراء أن التأخر في إصلاح العلاقات الاقتصادية بين تونس وليبيا يتسبب في توسع السوق الموازية وأنشطة التهريب إذ تشير بعض التقديرات إلى أن التهريب ابتلع أكثر من 60 في المئة من النشاط التجاري بين البلدين بما يعادل خسارة فادحة لاقتصادهما.

ويقول البنك الدولي إن التهريب والتجارة غير الرسمية يمثلان أكثر من نصف المبادلات التجارية التونسية مع ليبيا وأن 328 ألف طن من السلع المهربة تمر سنوياً عبر رأس جدير.

ودكرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (إسكوا) في تقرير نشرته الشهر الماضي أن الأزمة الليبية كلفت تونس 24 في المئة من نموها الاقتصادي بين 2011 و2015.

المرصد الوطني للفلاحة  
ONAGRI  
23 في المئة نسبة نمو  
الصادرات في يوليو  
2021

وتستورد ليبيا قرابة 70 في المئة من إجمالي الصادرات التونسية، لكن حجمها تراجع في السنوات الأخيرة تبعاً لغلق الحدود مع ليبيا التي شهدت صراعاً مسلحاً، وتدابير جائرة كورونا العالمية وأيضاً محاولات تأخير تركيا للاستثمار بالسوق الليبية.

ويامل العديد من رجال الأعمال التونسيين في العودة سريعاً إلى الأسواق الليبية حيث اكتسحت البضائع التركية والمصرية سوق الاستهلاك مع تنامي نفوذ البلدين في المنطقة.

ويندرج التبادل التجاري بين البلدين في إطار اتفاقية منطقة التبادل الحر الموقعة بينهما عام 2001 والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2002.

تونس - يعطي تصاعد منحني الصادرات التونسية إلى السوق الليبية دافعا قويا بالنسبة إلى المنتجين في تونس من أجل الاستفاد من هذا الانتعاش في ما تبقى من العام الجاري.

وأشار المرصد الوطني للفلاحة في تقرير حديث أن المنتجات الزراعية التونسية التي تمر عبر المعبر الحدودي رأس جدير في بنقردان باتجاه ليبيا ارتفعت بنهاية الشهر الماضي بنحو 23 في المئة لتناهز 3727 طناً مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وبحسب المرصد تشمل أغلب الصادرات الغلال والفواكه الصيفية ثم تأتي منتجات الحبوب واللحوم والبيض وغيرها من المنتجات الغذائية المصنعة.

وقدر المرصد هذا التطور بالارتفاع الكبير في كمية البطيخ الأحمر المصدرة نحو ليبيا بحوالي 212 في المئة أي ما يعادل 2370 طناً.

وهذه الكمية طغت على عدة منتجات أخرى فقد تراجع تصدير العنب بنسبة 72 في المئة لتبلغ 48 طناً، والطماطم بحوالي 63 في المئة أي 45 طناً واللوز الأخضر بنحو 59 في المئة أي 98 طناً، كما تقلصت صادرات الخوخ لتصل إلى 426 طناً، مقابل 882 طناً على أساس سنوي.

وتشير التقديرات إلى أن الصادرات الغذائية تمثل نحو 10.7 في المئة

## صندوق رؤية سوفت بنك يعود إلى وتيرة الأرباح

وتطبيقاً لسياسات الأجرة الصينية ديدي جلوبال والشركة الناشئة فل تراك اليانيس التي تعتبر خدمة أوبر بالنسبة إلى الشاحنات.

وما يزيد عن ثلثي محفظة صندوق رؤية الأول البالغ حجمه 100 مليار دولار تم إدراجه أو التخرج منه. ووزعت سوفت بنك 27 مليار دولار على شركاء محدودين منذ التأسيس.

وتعزز سوفت بنك الاستثمار عبر صندوق رؤية الثاني، الذي تعهدت بما قيمته 40 مليار دولار من رأس ماله، فيما نفذت الوحدة 47 استثماراً جديداً بقيمة 14.2 مليار دولار في الربع سنة بين أبريل ويونيو الماضيين وحده.

وفي الربع الأول من 2021، شملت مكاسب صندوق رؤية نحو 310 مليارات ين (2.82 مليار دولار) من بيع أسهم في استثمارات من بينها شركة دور داش وأوبر وتكنولوجيا. لكن صافي ربح الربع الأول انخفض بواقع 39 في المئة إلى 762 مليار ين (692 مليار دولار).

وكان صندوق رؤية العملاق الذي يستثمر فيه الصندوق السيادي السعودي وصندوق أبوظبي للاستثمار قد تكبد أكبر خسائر فصلية له العام الماضي منذ تأسيسه في 2017.

وبلغت قيمة خسائر صندوق رؤية سوفت بنك التشغيلية السنوية 1.9 تريليون ين (حوالي 18 مليار دولار) في نهاية مايو 2020.

طوكيو - تمكن صندوق رؤية التابعة لمجموعة سوفت بنك اليابانية من استعادة وتيرة تحقيق الأرباح بعد أن حدت الجائحة من إيراداته وأرباحه بشكل لافت في العام الماضي.

وأظهرت البيانات التي نشرتها المجموعة الثلاثاء أن صندوق سوفت بنك سجل ربحاً بنحو 236 مليار ين (2.14 مليار دولار) في الربع الأول من العام الحالي بعد مكاسب من محفظة شركات مدرجة قلص أثرها انخفاض أسهم في شركات مثل كوبانغ للبيع بالتجزئة عبر الإنترنت.

وحققت الشركة اليابانية العملاقة سوفت بنك أرباحاً سنوية قياسية في مايو الماضي فيما أشار مسؤولون تنفيذيون إلى المزيد من التحسن في استثمارات صندوق رؤية مثل شركة



مكاسب عالية